الفصل الخامس

الحكم الثنائي الإنجليزي المصري وآثاره في السودان

توقيع اتفاقية الحكم الثنائي :

إن إتفاقية الحكم الثنائي التي فرضتها بريطانيا على مصر، ووقعها اللورد كرومر– وقنصل بريطانيا في مصر، وبطرس غالي وزير الخارجية المصري في ١٩ يناير ١٨٩٩ م. وبالرغم مما فيها من مآخذ اعترف بها كرومر نفسه، شكلت هذه الاتفاقية – التي سميت اتفاقية الحكم الثنائي – آلية الإدارة الاستعمارية البريطانية في السودان طوال سيطرتها عليه لأكثر من خمسين عاماً. ولعل أهم مواد هذه الاتفاقية – التي أقامت نظاماً لم يكن له مثيلٌ في القانون الدولي – أنها ركزت كل السلطات المدنية والعسكرية في يد ضابط بريطاني سُمي «الحاكم العام». إذن فإن تسمية تلك الفترة «بالعهد الثنائي الأنجليزي – المصري»، تسمية مبهمة وغير دقيقة، إذ أن بريطانيا كانت هي الحاكم الفعلي للبلاد طوال تلك الفترة التي عُرفت بالعهد الاستعماري الثاني للسودان. حيث قال البعض إن تلك الإتفاقية استعماراً مصرياً بريطانياً للسودان ولكن المدقق في الأمر يجد إن مصر كانت محتلة ولا تملك من أمرها شيئاً وظهر هذا، في الأمر البريطاني بإخراج الجيش المصري من السوادن بعد اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصري في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . ومن نصوص الاتفاقية:

١- رفع العلمين البريطاني والمصري على الأراضي السودانية (عدا بعض المناطق فيرفع فيها العلم المصري فقط).

٢- يكون الحاكم العام للسودان بريطانياً ومعاون الحاكم مصري.

٣- تتحمل الحكومة المصرية كافة النفقات في السودان.

٤- إلغاء الامتيازات الأجنبية في السودان.

رفع العلمين البريطانى والمصري

السياسة البريطانية تجاه الإداريين المصريين فى السودان: لبريطانيا موقفها المميز من الوجود المصرى فى السودان، فهى منذ بداية ادارة السودان استهدفت الانفراد بالحكم، وإزاحة الاداريين المصريين من طريقها، بدعوى رفع اجور القوات المصرية والإداريين المصرين، مقابل الحفاظ على الحدود والموارد المالية لمصر الى أن انتهى الأمر فى عام ١٩٢٤ بانهاء هذا الوجود. ولقد مرت عملية الازاحة هذة بعدة مراحل، تدرجت خلالها ما بين هز مركز المصريين، وتقبيح صورتهم فى أعين السودانيين، وبين استقطاب السودانيين بعد ذلك لصف البريطانيين واحلال الكراهية بينهم محل العلاقات الحسنة التى كانت بين الشعبين على مر السنين. ولقد سقط عديد من الشخصيات السودانية فى تلك الحبائل، مما كان له الأثر فى تقييم العلاقات، وما تبعة من خروج الاداريين المصريين من السودان بشكل مهين. فلم يكف الانجليز ترك المنصاب الدنيا للمصريين لينعموا هم بالعليا منها، بل عملوا على تقبيح صورتهم أمام السودانيين،فأسندو للمصريين وظائف يحتكون بسببها بالجمهور السودانى، ويكلفون من خلالها بأعمال يستلزم القيام بها عنف معين، ويطلبون منهم

استعماله، ويأتون هم بعد ذلك ليظهروا طيبة قلوبهم ويكسروا طبيعة هذا العمل. يحدث عندما كان المامور يقوم باستعمال القسوة اعتماداً على سلطة وظيفته واختصاصاتها مع من كان يمتنع أو يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب، فيأتى المفتش الانجليزى ليسامح المتهرب من الضرائب ويوجه اللوم للمأمور فى حضوره فيخرج السودانى مسبحاً بحمد الانجليزى ويحقد كل الحقد على المصرى، وهذا مثال بسيط علي ذلك .... (عبد الكريم السيد/ اللواءالأبيض، ثورة ١٩٢٤« مذكرات ومشاهدات سجين» الخرطوم عام ١٩٧٠، ص ٧. حيث يسوق المؤلف مشهداً رأه بنفسه فى مركز كوستى، عندما أمر المفتش الانجليزى المأمور اليوزباشى «أحمد رجب» بأن يرسل الى العمد والمشايخ الذين لم يسددوا ضرائب القطعان ليدفعوا ما عليهم وألا يطرحون فى السجن، ولما نفذ المأمور أوامره جاء المفتش فى اليوم التالى وأخرجهم من السجن – حتى فى غيبة المأمور – ولما علم المأمور بذلك طلب هؤلاء العمد والمشايخ ثانية وأفهمهم أمام المفتش بأنه مأمور بهذا من المفتش، وأمر السجان باستمرار حبسهم، فصدر أمر من الدويم عاصمة المديرية باعادة المأمور إلى الجيش ثانية ليسهل نقله إلى أبعد مكان يرون نقله إليه عقاباً له...!). وقد عقب الباحث المخزون على ذلك باحساس مصرى بقوله: «... إننا لا نقيم فى السودان المصرى، بل فى مستعمرة إنجليزية، أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين، لا من هؤلاء الحاكمين، ولكن منا نحن المصريين». ثم يقول: «اننا أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانيين وآية ذلك عندهم أنه كلما هم السودانيين بخلع نير الانجليز، أصلتهم نيران أيد مصرية ورؤوس إنجليزية»، ثم يروى كيف وصل الأمر بالسودانيين إلى أن أصبحوا لا يُردون على تحيته، بل كانوا يشيعونه بنظرات كلها جفاء وبغضاء إعتقاداً منهم« أن جميع الترك وأبناء الريف من الكفار» وأنه كان يضرع إلى الله أن يدرا عنهم غبن المصرى الذى يكرههم على دفع الضرائب مستعملاً القسوة فى جمعها، ويأسف الكاتب مما كان يتحمله المآمير المصريون من كراهية وشتائم من الشعب السودانى. ووصل الأمر إلى درجة الوضوح فى

تقرير «ملنر» الذى لم يعترف بوحدة الجنس بين السودان ومصر، وذكر أن الروابط بين البلدين واهية، وإذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فإن زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط، وأن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً، ولا أدمجته وجعلته جزءاً منها، وكان فتحها له نكبة عليهما معاً، وعرض لنظام حكم السودان، الذى يسيطر عليه البريطانيون وإعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياة النيل ... وذكر أنه إذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين، وأن هذة الروابط لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر، ووصل به الأمر أن نصح بإلغاء إتفاقية عام ١٨٩٩، كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية، وأشار إلى نظام الحكم للقضاء على الوجود المصرى المحدود هناك، وذلك بادخال نظام الإدارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الإدارة المحلية تحت الرقابة والسيطرة البريطانية، وهدف هذا إخلاء السودان من المصريين.

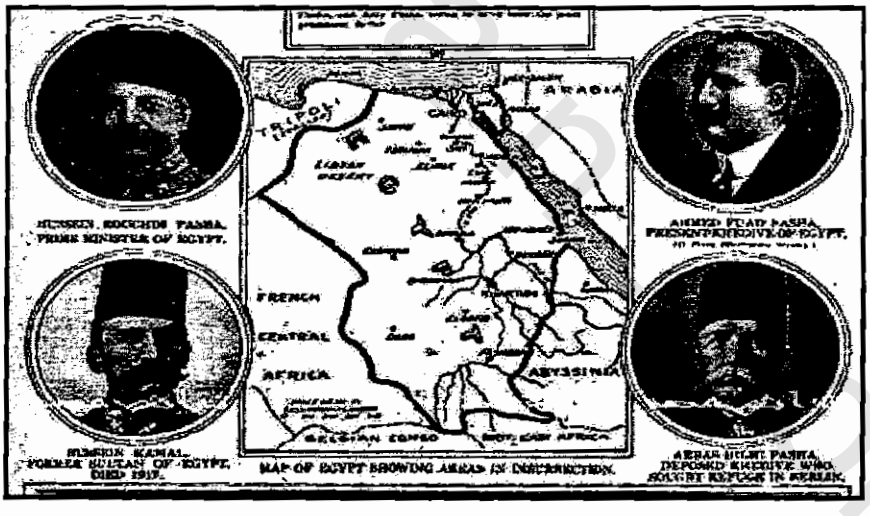

خريطة تضم مصر والسودان

(في عهد الملك فؤاد ثم فاروق ملك مصر والسودان يتضح في الخريطة أن القطر المصري كان يضم مصر والسودان وغزة وأجزاء من ليبيا وتشاد) .

الإداريون الإنجليز:

للإداريين الإنجليز وضع غريب فى السودان فالحاكم العام وكل ضباط الجيش المصرى سواء العاملون فى مصر أو فى السودان موظفين لدى الخديوي، ويتقاضون مرتباتهم ومعاشاتهم من المالية المصرية، إلا أن ولاءهم لإنجلترا !!!. أهم ما يلفت النظر أن السودان لم يجن منهم فوائد بقدر ما فقدت رابطته، لأن سياستهم لم تتجه الى إنشاء أنظمة قومية، بل إتجهت الى الإعتراف بأنظمة جماعات وهيئات منفصلة بدلاً من تطوير السودان فى شكل أمة واحدة، بل وسعت شقة الخلاف بين القبائل تحت ستار المحافظة على القديم . فعملت على تحطيم القومية السودانية، فصل الشمال عن الجنوب، وأصبحت البلاد مزرعة إحتياطية للقطن لبريطانيا. وإستمالة الشخصيات الدينية، ولم يصح مع المتعلمين الذين رفعوا راية العصيان فى شكل، نادى الخريجين و جمعية اللواء الأبيض و مؤتمر الخريجين وغيرها، وظلوا كذلك الى أن حصل السودان على إستقلاله.